سلسلة مفاهيم يجب أن تصحح

كلمة هادئة

في

المجاز

د. عمر عبد الله كامل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد من أوتي جوامع الكلم من الحكمة و فصل الخطاب و على آله الكرام و أصحابه البررة المهديين وبعد:
فإن موضوع المجاز في لغة العرب ووروده في القرآن الكريم و السنة النبوية المطهرة هو من أخطر الموضوعات الخلافية في العصور الأخيرة بين جمهور المسلمين من جهة وبعض مخالفي الجمهور من جهة أخرى، مع أن وجود المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم والسنة المطهرة يكاد أن يكون مجمعا عليه من علماء الأمة بمختلف تخصصاتهم حتى بداية القرن الثامن الهجري بل هو إجماع بالفعل إذ عدد العلماء المنقول عنهم إنكار المجاز في هذه الفترة قليل جداً لا يكاد يذكر ويشك كثيرا في نسبة هذا الإنكار إلى غالبهم، أي أننا نستطيع القول أنه قد مر أكثر من عصر والأمة كلها مجمعة على وجود المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم وفي السنة المطهرة أما عند من يجوّز وجود الإجماع مع مخالفة عالم واحد أو اثنين فهو إجماع في أغلب العصور الأولى بلا خلاف.

وخطورة موضوع المجاز أن منكريه من بداية القرن الثامن الهجري وهم فقط الشيخ ابن تيمية وبعض تلاميذه ومقلديه اتخذوا من إنكارهم وجود المجاز في اللغة أو على الأقل في القرآن والسنة، حجة لتبرير ما ذهبوا إليه من اجتهادات في موضوع العقائد خاصة مخالفين فيها آراء جمهور الأمة، ومن هنا أخذ الموضوع خطورته باعتبار ما يترتب عليه من نتائج في موضوع العقائد خصوصا عند إهمال الأدلة العقلية والنقلية القاضية حتما بالتنزيه والتعظيم.

من هنا أحببنا أن نشير إلى هذا الموضوع باختصار شديد مبينين نماذج من كلام علماء الأمة من سلفنا الصالح الدالة على معرفتهم للمجاز وتنبيهاتهم على وجوده مع لفت الانتباه إلى أهم أسباب إنكار الشيخ ابن تيمية له والتعليق عليها بإيجاز شديد إكمالا لصورة الموضوع.

الفصل الأول: الحقيقة والمجاز

عرف علماء البلاغة الحقيقة اللغوية بأنها: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب.

والمجاز منه لغوي وعقلي:

أ) أما المجاز اللغوي فيكون مفرداً ومركبا

أولاً: المجاز المفرد: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب مع قرينة عدم إرادته ووجود العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المنقول إليه

١) إذا كانت العلاقة المشابهة: يسمى المجاز هنا استعارة

مثال: لدى أسد شاكي السلاح .. (تام السلاح)

فالأسد هنا مستعار للرجل الشجاع

٢) إذا كانت العلاقة غير المشابهة: يسمى مجازا مرسلا مثال لفظ (اليد) إذا استعملت في النعمة أو إذا استعملت في القدرة، مثال: له عندي يد.

ثانيا المجاز المركب: وهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة

مثال: يقال للمتردد في أمر: (إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى)

ويسمى: التمثيل على سبيل الاستعارة

ب)أما المجاز العقلي فهو: إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له علاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي

مثال: بنى الأمير المدينة

والحقيقة أن عمال الأمير هم الذين يبنون والأمير سبب فهو الآمر بالبناء

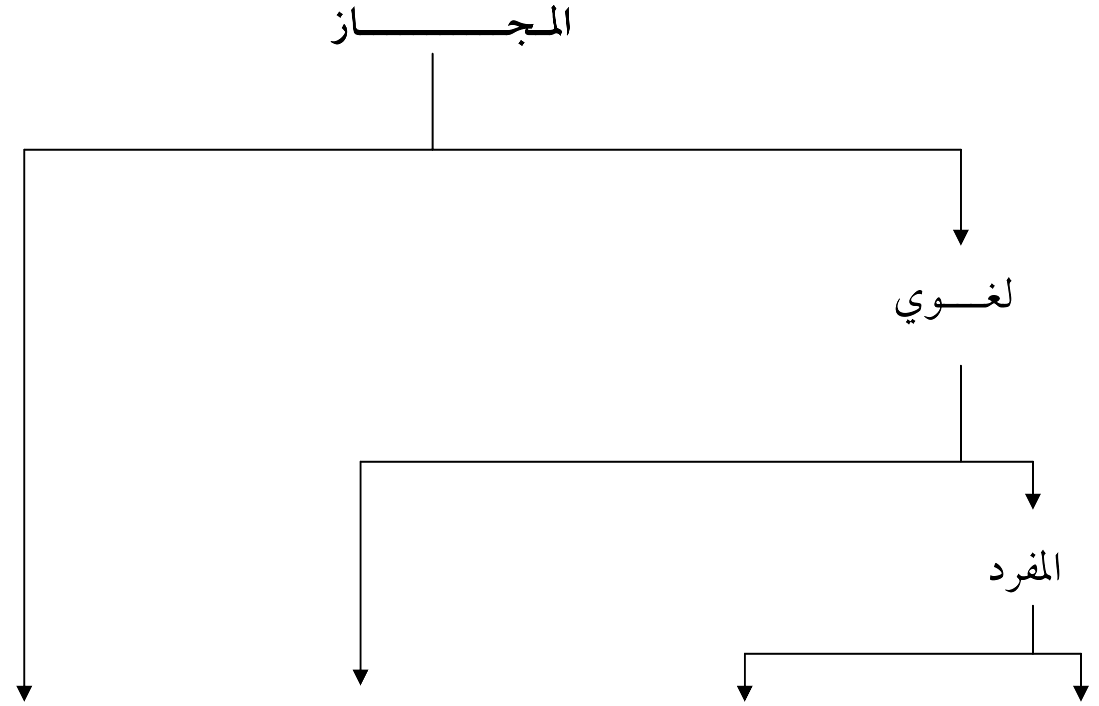

استعارة	مجاز مرسل	المركب	عقلي
توجد علاقة مشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. (لدى أسد شاكي السلاح)	العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ليست المشابهة قد تكون: السببية أو الجزئية أو المحلية أو ما يؤول إليه نحو (إني أراني أعصر خمراً) أي عصيرا يؤول إلى الخمر ... وغير ذلك.	تشبيه التمثيل: تشبيه حال بحال (مالي أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى)، (قطعت جهيزة قول كل خطيب).	ويكون في الإسناد فقط نحو قول المؤمن: (أنبت الربيع البقل).

وعن خطورة إنكار المجاز على مباحث العقيدة نقول توضيحا لذلك: إن الشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن فإن صرف صارف حمل على المجاز وإلا وقع المؤمن في التشبيه و التجسيم.

يقول الإمام الغزالي في كتابه (المحبة) من الإحياء :"...وواضع اللغة إنما وضع هذه الأسامي أولا للخلق ،فإن الخلق أسبق إلى العقول والأفهام من الخالق (لكونها من المحسوسات).فكان استعمالها في حق الخالق بطريق الاستعارة والتجوز والنقل "⁽¹⁾.أ.هـ

قلت : لما كانت رحلة الإنسان مع حياته الدنيا تبدأ من لحظة مجيئه – وقبل أن يتم عقله ويبلغ رشده –مع ما تدركه حواسه من معارف جسمانية ،وكانت هذه المعارف والصور الحسية هي أثبت الأشياء في عقله وأقربها إلى فهمه ، مما أدى إلى أن تكون هذه الصور و الأمور الحسية هي الأسبق في وضع ألفاظ تعبر عنها وتختزن معها في ذاكرته ، و مع تطور الإنسان و طروء معاني جديدة على فهمه نتيجة إعماله فكره من ناحية وما نقل إليه من أنوار النبوة من ناحية أخرى ، وخاصة ما يخص المعاني العقلية أو الغيبية مما لا تدركه حواسه وليس لهذه المعاني عبارات موضوعة كان استعارة الألفاظ من موضوعات اللغة – أي الألفاظ السابق وضعها للصور والإدراكات الحسية – ضرورة كل ناطق بتلك اللغة .

وأيضا فإن انتشار التشبيه والاستعارة وأنواع المجاز المختلفة يقدم التعبير الدقيق والتصوير الواضح للمعاني الكثيرة في عبارات مختصرة قليلة الألفاظ توصل المعاني المرادة من المتكلم إلى السامع في أقل وقت وفي سياق هذه العبارات من القرائن ما يلفت نظره إلى المعنى المقصود بل يكتفي المتكلم في أحيان كثيرة بالقرائن (الحالية)المفهومة من موضوع الحديث أو حال المتكلم أو السامع .

---

(١) إحياء علوم الدين(٤/ ٣١٨-٣١٩) .

فالحقيقة تدل على معناها بنفسها و تتبادر إلى فهم السامع عند عدم وجود قرينة صارفة بمجرد سماع الألفاظ ، و المجاز لا يدل على معناه إلا بوجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي وتتفاوت الأفهام في ملاحظة هذه القرينة والتنبه لها ،لذا كان المجاز بأنواعه من معايير تذوق اللغات و رقيها .

فالعرب قد استعملت في أساليبها بعض الكلام فيما وضع له و بعضه في غير ما وضع له وجاء القرآن الكريم بلسان عربي مبين معجز لكل بلغاء وفصحاء العرب فيما نبغوا فيه ،فبلغ القدح المعلى في إيراد المعنويات في صورة المحسوسات لتزداد تمكنا في النفس باستخدام أساليب المجاز وصور التشبيه الرائعة وشرع العلماء في القرن الثاني الهجري مع البدايات المبكرة للتصنيف في العلوم يفرقون بين الاستعمالين ويضعون المصطلحات المختلفة الدالة عليهما ومنها (الحقيقة والمجاز) حتى إذا بدأ القرن الثالث الهجري كان المصطلحان قد شاعا وأقرتهما جماهير العلماء فالحاصل أن القرآن الكريم والسنة المطهرة حافلان بأنواع المجازات فإذا وردت ألفاظ موهمة للتشبيه وجب صرفها عن المعنى المستحيل على الله سبحانه.

الفصل الثاني

المجاز عند سلف الأمة

أولا:اللغويون والنحاة:

١- **سيبويه إمام النحاة** : هو عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ٩٤ هـ

له لفتات مهدت للقول بالاستعارة المكنية، فقد التمس لها وجوها تصح بها.

ولولا تلك الوجوه ما صحت. وإليك نص كلامه في كتابه (الكتاب):

"وقالوا-أي العرب – يا للعجب ، ويا للماء ، كلما رأوا عجبا وماء كثيرا ،كأنه يقول : تعال يا عجب ، تعال يا ماء فإنه من أيامك و زمانك . ومثل ذلك قولهم : يا للدواهي ، أي تعالين فإنه لا يستنكر لكنَّ، لأنه من أحيانكنَّ "ثم نبه سيبويه إلى أن هذا غير جائز في الأصل ، لأن النداء موضوع لمن يعقل . والعجب والماء والدواهي أمور اعتبارية لا سمع لها ولا عقل ولا فهم.

لهذا يقول سيبويه :"وكل هذا في معنى التعجب و الاستغاثة و إلا لم يجز ."(١)

وجاء البلاغيون من بعده فعدوا هذه الصور وأمثالها من قبيل الاستعارة المكنية بتنزيل العجب والماء والدواهي منزلة من يعقل ،فنادوها نداء العقلاء بعد تشبيهها بهم ، ثم حذف المشبه به و دل عليه بإثبات لازمه – وهو النداء – للمشبه(٢) .

٢- **أبو زكريا يحيى بن زياد النحوي الكوفي المعروف بالفراء**(ت ٢٠٧هـ)

يشير الفراء كثيرا إلى خروج الاستفهام عن معناه الوضعي إلى معان مجازية ، وإن لم يصرح هو باسم المجاز ، وفيما يلي نص عبارته في كتابه (معاني القرآن):" ذكر قوله تعالى :﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم﴾ (سورة البقرة، آية٢٨) ثم قال : " على وجه التعجب والتوبيخ لا

---

(١)الكتاب (٣٢٠/١)

(٢)انظر شروح التلخيص والمطول والمفتاح (باب الاستعارة بالكناية)

على الاستفهام المحض أي ويحكم كيف تكفرون "(١) إن صرف الفراء الاستفهام عن موضوعه هنا ضرورة أملتها عليه أصول الاعتقاد ، تمنع الأخذ بظاهر العبارة ، لأن المستفهم – في الأصل –طالب من المخاطب إعلامه بأمر غير معلوم للمستفهم .وتعالى الله عن هذا علوا كبيراً، لأن علمه محيط بكل شيء، فتأويل الاستفهام هو ضرورة من ضرورات التنزيه وسمه أسلوبية بارزة في اللغة العربية المنزل بها القرآن العظيم. وهو مفيد للإنكار أكثر من إفادته للتعجب، والتوبيخ رديف الإنكار، لأنهم إنما وُبِّخوا على كفرهم مع وضوح دلائل الإيمان اليقيني(٢).

٣-**أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢٠٩ هـ)** وكتابه (مجازات القرآن)

٤-**ابن قتيبة : أبو عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)**

يقول في كتابه (مشكل القرآن) : " وللعرب المجازات في الكلام ،ومعناها طرق القول ومآخذه . ففيها الاستعارة والتمثيل ، والقلب ، والتقديم والتأخير ، والحذف ، والتكرار والإخفاء والإظهار ،إلى غير ذلك من أبواب المجاز.

٥- **أبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي اللغوي البصري (ت ٢٨٥ هـ)** في كتابه (الكامل)

٦- **أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)**

عقد ابن جني بابا في كتابه (الخصائص) دعاه :باب في الفرق بين الحقيقة والمجاز(٣)

٧- **أحمد بن فارس بن زكريا المعروف بابن فارس (ت ٣٩٥ هـ).** في كتابه(الصاحبي)

---

(١) معاني القرآن (١/ ٢٣)

(٢) انظر الكشف (١/ ٢٦٩).

(٣) الخصائص (٢/ ٤٤٢)

حصيلة البحث عند اللغويين والنحويين

قدمنا في بداية هذه الدراسة إشارة إلى عدد من الأعلام من ابرز أئمة اللغويين والنحويين، واخترناهم على النسق المتقدم لنتعرف على إسهامات اللغويين في اكتشاف الأساليب المجازية في اللغة العربية بوجه عام ، والقرآن الكريم بوجه خاص.

وكان ابن تيمية قد استشهد على صحة دعواه بان سلف الأمة ومنهم اللغويون ، لم يقولوا بالمجاز . وأنه لم يظهر إلا في المائة الثالثة وفشا في الرابعة وما علمه موجودا في الثانية إلا أن يكون في أواخرها. وأنه لم يظهر إلا على أيدي المعتزلة.

وجهود اللغويين السابق ذكرهم قد أثبتت وجود المجاز في المائة الثانية على يد شيخ النحاة سيبويه، وظهر في بداية الثالثة على يدي الفراء وابن عبيدة. ونما على يد ابن قتيبة نموا ملحوظا وقد اتخذ منه ابن قتيبة وهو سني ضليع سلاحا ماضيا للدفاع عن العقيدة وعن القرآن الحكيم.ثم لجأ إليه المبرد في الكشف عن أسرار العمل الأدبي وشاع أمره في كتابه " الكامل " وان كان مقتصدا في تسمية الأشياء باسمها، وفي القرن الرابع ظهرت مباحث ابن جني في اللغة فأسهمت في نمو المجاز وكان ابن جني شجاعا حين درج المجاز في مظاهر شجاعة العربية ، وتحدث عن وظيفته البيانية وحذا ابن فارس حذوه ، واقتدى بابن قتيبة .

ثانياً : الأدباء والنقاد :-

١- أبو يزيد محمد بن أبى الخطاب القرشي من رجال القرن الثاني الهجري ألف كتاب (جمهرة شعراء العرب) جاء التصريح باسم المجاز عنده مثال ذلك

" وقد يدانى الشيء الشيء وليس من جنسه ، ولا ينسب إليه ليعلم العامة قرب ما بينهما ، وفى القرآن مثل ما في كلام العرب من اللفظ المختلف ومجاز المعاني "(١) .

٢- أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) :

يتناول قوله تعالى :﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ﴾(سورة المائدة، آية ٤٣)وقوله "أكالون للسحت" ثم بين الدلالة المجازية فيها فيقول:

"وقد يقال لهم ذلك وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة ولبسوا الحلل، وركبوا الدواب ولم ينفقوا منها درهما واحدا في سبيل الأكل ثم قال: وقد قال الله تعالى ﴿إنما يأكلون في بطونهم نارا﴾ وهذا مجاز آخر(٢).

٣- أبو العباس عبد الله بن المعتز من ذرية هارون الرشيد توفى سنة ٢٩٦ هـ :

ألف كتابا أسماه (البديع) قال فيه:

(الباب الأول من البديع وهو الاستعارة) وقد أشار إلى بعض الأمثلة من القرآن الكريم.

٤- علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦ أو ٣٩٢):

في كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصوصه)

٥- أبو القاسم الحسن بن بشير الآمدي (ت ٣٧٠ أو ٣٧١): في كتابه (الموازنة بين أبي تمام والبحتري).

٦- الحسن بن رشيق القيرواني توفى عام ٤٥٦ هـ.

---

(١) جمهرة أشعار العرب (١٠)

(٢)الحيوان (٥/ ٢٥).

له كتاب (العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده) وفيه "باب المجاز"

استهل المؤلف حديثه عن المجاز في هذا الموضع فقال :

" العرب كثيرا ما تستعمل المجاز وتعده من مفاخر كلامها لأنه دليل الفصاحة ورأس البلاغة وبه بانت لغتها عن سائر اللغات "(١)

وبعد هذا نرى ابن رشيق يعرض لقضية ما نحسب أحدا قبله عرض لها ، وهى أبلغية المجاز على الحقيقة ، وفيها يقول :

والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة وأحسن موقعا في القلوب والأسماع وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثم لم يكن محالا محضا فهو مجاز لاحتماله وجوها للتأويل ، فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز.

النتائج

الأدباء والنقاد كالنحاة واللغويين بدأت عندهم مباحث المجاز غضة طرية ثم أخذت تنمو وتنمو جيلا بعد جيل حتى استوت على سوقها قبل القرن السابع ذلك كما رأينا بدءا من أبى زيد القرشي ثم الجاحظ ثم ابن المعتز ثم الجرجاني ثم الآمدى ثم ابن رشيق ثم ابن الأثير الذي ختمنا به مباحثهم في المجاز ولم تحدث لفكرة المجاز انتكاسات في أية فترة خلال القرون السبعة حتى عصر ابن تيمية الذي قصدنا قصدا لمواجهة دعواه نفى المجاز بمباحث هؤلاء الأعلام خلال هذه الرحلة الطويلة التي قطع أشواطها وإنما كان المجاز مثل كل العلوم والفنون تبدو شذرات متفرقة ثم تناولتها يد الصناع حتى اكتملت.

---

(٣) العمدة ١/ ٣٦٥.

ثالثا: الإعجازيون والبلاغيون

١. أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٦ هـ).

له كتاب (النكت في إعجاز القرآن الكريم)، وكانت أولى الاستعارات التي ذكرها هي قوله تعالى : ﴿ وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ﴾ (سورة الفرقان،آية ٢٣)

وقال في بيانه: " حقيقة قدمنا عمدنا ، وقدمنا أبلغ منه لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفر ، لأنه من أجل إمهاله لهم كمعاملة الغائب عنهم ، ثم قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم به، وفيه تحذير من الاغترار بالإمهال. والمعنى الذي يجمعها العدل، لأن العمد إلى إبطال الفاسد عدل والقدوم أبلغ كما بينا. وأما هباء منثورا فبيان قد أخرج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه حاسة" (١).

لا نزاع ان في الآية استعارة، وقد فسرها المؤلف على أنها استعارة تصريحية تبعية .

٢. أبو هلال الحسن بن سهل العسكري (ت ٣٩٥ هـ).

له كتاب (الصناعتين) تكلم فيه عن الاستعارة والمجاز.

٣. الإمام أبو بكر محمد الطيب الباقلاني الأشعري (ت ٤٠٣ هـ)

له كتاب (إعجاز القرآن) ذكر فيه بعض الاستعارات الواردة في القرآن الكريم.

٤. أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي(ت ٤٦٦ هـ).

وكتابه (سر الفصاحة)

٥. الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ):

قال في كتاب أسرار البلاغة:"وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهو مجاز وان شئت قلت : كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع

---

(١)انظر النكت ص٨٧،

الواضع إلى ما لم توضع له من غير ان تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز"(١).

يعقوب بن يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦ هـ): في كتابه مفتاح العلوم.

النتائج

حين تسلم البلاغيون والإعجازيون زمام البحث في علوم البلاغة حق لنا أن نقول : أخذ القوس باريها ، لأن الدرس البلاغي بعامة ، والمجازي بخاصة نما وترعرع على أيديهم حتى استقام واستوى على سوقه ، فجمعوا ما كان قد تفرق في مباحث غيرهم ، وقصدوا قصدا إلى تأسيس علوم البلاغة ، ويرجع الفضل في هذا المجال إلى أقطاب البيان الثلاثة:

الإمام عبد القاهر الجرجاني ، والإمام السكاكي ، والإمام الخطيب فهؤلاء هم – بحق – شيوخ البلاغة والبلاغيين ، كل منهم كان إماما لمدرسة، الجرجاني إمام مدرسة البلاغة الذوقية والسكاكي إمام مدرسة البلاغة العلمية .

ولم يكد يمضي عصر الخطيب حتى اتضحت علوم البلاغة الثلاثة البيان، والمعاني، والبديع، ووضعت الحدود والرسوم والأصول والفروع، وبرز المجاز بنوعيه: اللغوي والعقلي وتشعب البحث في موضوع المجاز إلى درجة جعلت المتأخرين من علماء البلاغة، وبخاصة شراح التلخيص وأصحاب الحواشي والتجريديات يدورون حول المحور الذي وصفه الإمام الخطيب مستقيا من رافدي الإمامين الجليلين: عبد القاهر الجرجاني والسكاكي. وسار على هذا المنوال الكاتبون من بعدهم إلى عصرنا هذا، وإن تناولوا بالنقد بعض أعمال السابقين.

---

[1] أسرار البلاغة: ٣٠٤.

رابعا: المفسرون والمحدثون:

١. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)

قال في تفسير قوله تعالى ﴿ وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا ﴾(١). (سورة النساء،آية٢١)

" وهذا كلام وإن كان مخرجه مخرج الاستفهام فإنه في معنى النكير والتغليظ، كما يقول الرجل لآخر كيف تفعل كذا وكذا، وأنا غير راض به، على معنى التهديد والوعيد"(٢) .

٢. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي الغرناطي الشهير بابن عطية (ت ٥٤١هـ):

أشار في تفسيره (المحرر الوجيز) إشارات متعددة إلى ما عرف بالاستعارة التصريحية الأصلية .

٣. أبو القاسم محمود بن عمر جاد الله الزمخشري (ت ٥٣٥ هـ):

وتفسيره (الكشاف) حافل بأنواع المجاز.

٤. ابن قتيبة الدينوري:

قال في كتابه (تأويل مختلف الحديث):

"فان قيل لنا كيف النزول منه عز وجل؟ قلنا: لا نحتم على النزول منه بشيء، ولكنا نبين كيف النزول منه وما تحتمله اللغة من هذا اللفظ، والله تعالى أعلم بما أراد".

والنزول هنا يكون بمعنيين: أحدهما: الانتقال من مكان إلى مكان ، كنزول من الجبل إلى الحضيض، ومن السطح إلى الدار والمعنى الآخر: إقبالك على الشيء بالإرادة والنية، وكذلك الهبوط والارتقاء ، والبلوغ والمصير وأشباه هذا من الكلام .... وقد يقول القائل: بلغت إلى

---

(١)والآية تتحدث عن حرمة آخذ المهور من الزوجات.

(٢)جامع البيان (٤/ ٢١٤)

الأحرار تشتمهم وصرت إلى الخلفاء تطعن عليهم ... وليس يراد في شيء من هذا انتقال الجسم وإنما يراد به: القصد إلى الشيء بالإرادة والعزم والنية"(١).

ومعنى كلام المؤلف أن أحاديث النزول هذه لا يراد منها ظاهرها الذي هو الانتقال الحسي ، وحين ندقق في مقصوده نجد الكلام مخرجا على سبيل المجاز المرسل ، لأنه فسر النزول في المعنى الثاني بالقصد والعزم والإرادة ، . وهذه المعاني سبب في النزول الحسي .

ولما كان النزول الحسي غير مراد في الحديث عن الله فإن استعماله فيه مجاز مرسل علاقته المسببية لأن النزول الحسي مسبب عن دواعيه ، وهي القصد والإرادة .

٥. **أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦ هـ).**

٦. **الإمام الحافظ أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨ هـ).**

٧. **الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ):**

ذكر في كتابه (الأسماء والصفات) حديث البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا أتى النبي ﷺ فبعث إلى نسائه فقلن ما عندنا إلا الماء فقال رسول الله ﷺ : " من يضيف هذا؟ ... " الحديث وفيه: " لقد ضحك الله الليلة – أو عجب – من فعالكما..." الحديث ثم قال: وقال بعضهم في الحديث عجب ولم يذكر الضحك قال البخاري: معنى الضحك: (الرحمة) قال أبو سليمان: قول أبي عبد الله قريب وتأويله على معنى الرضا لفعلهما أقرب وأشبه... (٢) فهكذا ترى أن الإمام البخاري قد فسر الضحك تفسيرا مجازيا – مجاز مرسل علاقته الملازمة – وأقره على ذلك الحافظ أبو سليمان الخطابي وكذا الحافظ البيهقي.

ثم قال الحافظ البيهقي بعد قليل: " قال أبو سليمان: قوله (عجب الله) إطلاق العجب لا يجوز على الله سبحانه ولا يليق بصفاته وإنما معناه الرضا وحقيقته أن ذلك الصنيع منهما حل من

---

[1] تأويل مختلف الحديث: ١٨٤.

[2] الأسماء والصفات ص/ ٤٦٩ – ٤٧٠.

الرضا عند الله والقبول له ومضاعفة الثواب عليه محل العجب عندكم في الشيء التافه إذا رفع فوق قدره وأعطى به الأضعاف من قيمته.

النتائج

بعد هذه الجولة مع المفسرين والمحدثين يطيب لنا أن نقول إن علماء الأمة، وهم يتصدون لتفسير كلام الله الباهر، وحديث رسوله الأمين لم يروا غضاضة في تأويل آيات الله، وأحاديث رسوله تأويلا يفضي بهم إلى القول بالمجاز، ومنهم، وهم كثيرون، من صرح به عاما، وصرح ببعض أنواعه كالاستعارة، بل إن هذا المنهج قد أعانهم على استجلاء ما في هذين الرافدين من معان آسرة، ولمحات باهرة، وصور من البيان الرفيع نادرة كما اتخذوا منه وسيلة لتنزيه الله سبحانه وتعالى عن التشبيه والتركيب والتجزئ، واجتازوا به عقبات كثيرة لها صلة بأصول الاعتقاد. ومذهب التأويل مذهب معترف به عند علماء الأمة سلفا وخلفا ما في ذلك من نزاع إلا ما أبداه بعض المعترضين، وهو مردود عليه.

هذه نماذج لبعض المفسرين والمحدثين ومن أراد الاستزادة فكتب التفسير عامرة بهذا المنهج، وكذلك كتب من تصدوا للحديث شرحا، أو غريبا كالإمام الخطابي(١) والزمخشري (٢)، كل هؤلاء سلكوا نفس الطريق فأمتعوا ببحوثهم وأقنعوا ولقد ذكرت كثير من ذلك في كتابي نقض قواعد التشبيه.

---

(٢)هو الإمام أبو سليمان محمد بن محمد الخطابي، المتوفي عام ٣٨٨ هـ. وله كتاب في غريب الحديث.

(٣)تفسير الكشاف.

خامساً: الأصوليون والفقهاء:

١. **الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ):**

هو أول من ألف في علم الأصول وأورد كتابه (الرسالة) مسائل هي من صميم مباحث المجاز واتخذ منه منهجا بيانيا في كتابه، والمطالع لكتابه (الرسالة) يجده قد تكلم عن المجاز وإن لم يسمه باسمه مثل (العام الذي يراد به الخاص)، ومثل إقامة المضاف إليه وإجراء أحكامه عليه مع تأويله مجازيا.

واليك فقرة من كلامه في (الرسالة) يقول: كيف خاطب الله العرب؟

وفي هذا يقول الإمام رضي الله تعالى عنه : " فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها اتساع لسانها. وإن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر .. وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه انه يراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو أخره"⁽¹⁾.

وقفة مع هذه الفقرة:

هذا النص من أقطع الأدلة على أن الإمام الشافعي رضي الله عنه كان يدرك جهات التجوز في اللغة العربية بوجه عام، وفي كتاب الله العزيز الذي نزل بها بوجه خاص. ويهمنا الآن أن نركز على قوله: " وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره."

٢. **الإمام علي بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٧ هـ):**

يقول في كتابه الإحكام في أصول الأحكام:

---

(١)الرسالة (٥٢).

" إن الاسم إذا تيقنا بدليل نص أو إجماع أو طبيعة أنه منقول عن مواضعه في اللغة إلى معنى آخر وجب الوقوف عنده .. "(١).

٣. الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي حجة الإسلام (ت ٥٠٥ هـ):

عرض في كتابه (المستصفى) للحقيقة والمجاز وبعض القضايا المتعلقة بالمجاز.

٤. الإمام سيف الدين أبو الحسن علي بن علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١ هـ):

في كتابه (الأحكام في أصول الأحكام)

٥. الإمام أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (ت ٦٩١ هـ أو ٦٨٥هـــ):

في كتابه (منهاج الوصول في علم الأصول)

٦. الإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢ هـ):

٧. الإمام عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ):

٨. العلامة الشيخ محمد بن احمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار رئيس الحنابلة بمصر في عصره تولى القضاء بمصر وتوفى عام ٩٧٢ هـ:

له كتاب (شرح الكوكب المنير) في أصول الفقه وقد أثبت المجاز وأوضح كسابقيه أهميته وضرورة استعماله ودواعي الاستعمال وعلاقات المجاز وعد منها خمسة وعشرين نوعا من أنواع العلاقة.

١٠- الإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ):

وله كتاب(إرشاد الفحول في علم الأصول)تحدث فيه عن المجاز ودافع عنه بقوة وإليك بعضا من كلامه.

يقول في إرشاد الفحول: المجاز واقع في لغة العرب عند جمهور أهل العلم.

---

(١)الإحكام في أصول الأحكام ٤/ ٥٣١.

وقال الشوكاني أيضا: "وكما أن المجاز واقع في لغة العرب فهو- أيضا- واقع في الكتاب العزيز عند الجماهير وقوعا كثيرا بحيث لا يخفى إلا على من لا يفرق بين الحقيقة والمجاز.

وكما أن المجاز واقع في الكتاب العزيز وقوعا كثيرا، فهو أيضا واقع في السنة وقوعا كثيرا، والإنكار لهذا الوقوع مباهتة لا تستحق المجاوبة.

إنكار المجاز من قبل ابن تيمية:

يقول الدكتور المطعني : " ومن خلال قراءات متكررة ومتأنية للفصل الذي كتبه ابن تيمية بخصوص المجاز في كتابه (الإيمان) وجدناه قد اعتمد في إنكار المجاز في اللغة بعامة ، وفي القرآن الكريم بخاصة على ما يأتي :

١ـ أن سلف الأمة لم يقولوا به مثل الخليل ومالك والشافعي وغيرهم من اللغويين والأصوليين وسائر الأئمة، فهو إذن قول حادث؟!

٢ـ إنكار أن يكون للغة وضع أول تفرع عنه المجاز باستعمال اللفظ في غير ما وضع له كما يقول مجوزوا المجاز؟!

٣ـ إنكار التجريد والإطلاق في اللغة . حتى يقال أن الحقيقة ما دلت على معناها عند الإطلاق والخلو من القرائن ، والمجاز ما دل على معناه بمعونة القيود والقرائن.

٤ـ مناقشة النصوص التي استدل بها مجوزوا المجاز على وقوع المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم "(١) أ . هـ

ثم ذكر الدكتور المطعني أن ابن تيمية له شبه أخرى ولكنها جزئيات تندرج تحت هذه الركائز الأربع ، وسنذكر هذه الركائز مع الإشارة إلى ما يبطلها وغالبه من كلام د. المطعني.

الشبهة الأولى لابن تيمية :

وحاصلها : النفي البات أن يكون أحد من السلف قد قال بالمجاز إلا الإمام أحمد بن حنبل وان تقسيم الألفاظ إلى حقائق ومجازات لم يحدث إلا بعد المائة الثالثة ــ محط الإنكار هو على وجود لفظ (المجاز) دون معناه ــ واعترف خلال ذلك بأن أبا يعلى وابن عقيل وأبا الخطاب، الحنابلة قائلون بالمجاز تبعا لإمامهم.

---

(١)(المجاز٢/ ٦٤٤)

والرد على ذلك:

١. لفظ (المجاز) مجرد مصطلح والمصطلحات غالبا ما تتأخر في الظهور عن موضوع الفن نفسه وخاصة في عصور تدوين العلوم، وخير مثال على ذلك مصطلحات علمي النحو والصرف بل مصطلحات العلوم الشرعية نفسها من فقه وأصول فقه وحديث ومصطلح حديث وغير ذلك.

٢. أن التأويل المجازي يصرف اللفظ عن الظاهر معناه إلى معنى آخر تدل عليه القرينة وله علاقة بالمعنى الظاهر ، قد عرف منذ القرن الأول وكثر تطبيقه على آيات الذكر الحكيم عند الثقات من علماء الأمة وعلى رأسهم الصحابة – علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم – والتابعون وقبلهم جميعا المعلم الأكبر ﷺ ومن تأويلاته المجازية: تأويله الخيطين الأبيض والأسود بالنهار والليل.

٣. ان سلف الأمة يفهمون معنى المجاز ويستعملونه وإن لم يذكر بعضهم اسمه المصطلح (المجاز) لعدم انتشاره في البداية بل كان بعضهم يطلق عليه (الاتساع في اللغة) كما ورد عن سيبويه (ت قبل ١٩٠هـ) والشافعي (ت ٢٠٥هـ) وها هو الإمام الشافعي يقول في (الرسالة) عن ألفاظ القرآن: " وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره " فهو بذلك قد عرف المجاز وبين نوعي القرينة: اللفظية التي لها ذكر في الكلام، والمعنوية التي تفهم من الأحوال وليس لها صورة في الكلام.

٤. ذكر بعض السلف ممن عاشوا في القرنين الثاني والثالث (المجاز) بمعناه الفني الاصطلاحي بلفظه وبمعناه وكذا (الاستعارة) وهي أظهر أنواع المجاز. نقل ذلك عنهم من النصف الأول للقرن الثاني الهجري. وإليك ستة نماذج لذلك:

الأول: أبو عمر زبان بن العلاء (ت١٥٤هـ) أحد القراء السبعة، ذكر (الاستعارة) نصاً على ما هو استعارة فعلا.

الثاني: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠هـ) ذكر مصطلح (المجاز) وشرحه ونص على وجوده في اللغة وفي القرآن الكريم وضرب لذلك أمثلة من القرآن و أشعار العرب كامرئ ألقيس وغيره.

الثالث: أبو عبيد معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) ذكر تخريجات مجازية عديدة في كتابه (مجاز القرآن) وهذه الصور المجازية لا تنطبق إلا على المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، كما نقل عنه القول – بالاستعارة في التعليق على شعر جرير ورد ذلك في كتاب (النقائض بين جرير والفرزدق).

الرابع: أبو عبد الله بن زياد ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) شرح الاستعارة الموجودة في بيت شعر ونقل ذلك ابن رشيق في كتابه (العمدة).

الخامس: أحمد بن يحيى المعروف بـ (ثعلب) (ت ٢٩١ هـ) أكثر من ذكر الاستعارة في كتابه (قواعد الشعر) محللا لها ومشيرا إلى المعنى الأصلي الخارجة عنه.

السادس: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١ هـ) الشاعر المشهور قال:

لقد تركني كأسها وحقيقتي مجاز وصبح من يقيني كالظن

الشبهة الثانية لابن تيمية:

أنكر ابن تيمية أن يكون للألفاظ وضع أول يدل على معنى معين لكل منها ثم استعملت الألفاظ في معانيها بعد ذلك ويذهب إلى أن كل لفظ قد استعمل ابتداء فما أريد منه دون أن يتقدم وضع سابق ثم حاول أن يقدم تفسيرا مقنعا لذلك فزعم أن أصل اللغة إلهام من الله سبحانه ثم كان النطق بالألفاظ مباشرة مستعملة فيما أريد منها.

كل ذلك لأنه رأى مجوزي المجاز يقولون: إن المجاز ما نقلت فيه الكلمة من المعنى الوضعي فاستعملت في المعنى غير الوضعي وهذا النقل هو أهم ركن من أركان المجاز.

والرد على ذلك :

١-أطبق علماء الأمة في كل زمان ومكان وفي كل فرع من فروع علم اللغة: قواعد وتطبيقات على أن جميع الألفاظ لكل منها وضع أول ويدل على معنى معين: وفكرة المعاجم اللغوية – كما يقول د. المطعني- إنما نشأت لجمع الألفاظ اللغوية والوقوف على مدلولاتها التي كان عليها الحال عند العرب الخلص ... هذه المفردات اللغوية ومعناها العام المتعارف هو ما عرف بالدلالة الوضعية.

٢-أن البحث العلمي الحديث قد ضعف تفسير نشأة اللغة بالإلهام ولم يوافق عليه. بل صفوة القول في ذلك أن هناك ثلاث نظريات تفسر نشأة اللغة:

أ) التوقيف من الله سبحانه، واحتجوا بقوله سبحانه: " وعلم آدم الأسماء كلها ".

ب) الاصطلاح والمواضعة، وفسروا الآية السابقة على أن الله أقدر آدم عليه السلام على وضع الأسماء.

ج) المحاكاة والتقليد يقول السيوطي: " وذهب قوم إلى أن أصل اللغات كلها هو من الأصوات المسموعات كدوى الريح وجنين الرعد وخرير الماء وشجيج الحمير ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد " ويعلق ابن جني على هذا المذهب فيقول: " وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل "(١)

قلت: وفي قصة ابني آدم التي حكاها القرآن ما يشير إلى اعتماد هذا الطريق في التعليم " ﴿فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه ...﴾ الآية ٣١ من سورة المائدة وهذه النظرية هي التي يكاد يجزم بصحتها الباحثون المعاصرون في علوم اللغة.

وانظر ما ذكره د. علي عبد الواحد وافي في كتابه: (علم اللغة) ، (نشأة اللغة عند الإنسان والطفل).

---

(١)انظر المجاز للدكتور المطعني ص ٧٣٥.

٣- الوضع والاستعمال متلازمان:

يقول د. المطعني تحت هذا العنوان:

" وما يوهن دعوى ابن تيمية أن قوله بالإلهام لا يؤدي إلى إنكار الوضع، وأن قوله بالاستعمال لا ينافي الوضع بل إن الوضع ملازم لكل مذهب قيل به في أصل اللغات. لأن المراد بالوضع هو النطق أول مرة باللفظة دالا على معناه سواء كان مصدره الإلهام أو المحاكاة أو التوقيف."(١)

الشبهة الثالثة لابن تيمية:

نفى أثر الإضافة في تحقيق المجاز فزعم:

١-أن كل الألفاظ في اللغة لم ترد إلا مقيدة بقيود وقرائن توضح المعنى المراد منها. فادعاء علماء اللغة ورود الألفاظ مجردة أو أنها بدون أية قرائن أو قيود تفيد معنى وبالتالي يكون المجرد منها حقيقة والمقيد بالقرائن مجاز هو خطأ غير معلوم من اللغة بل هو محال.

٢-التسوية بين الإضافات المختلفة لأي لفظ، وزعم بأنه ليس هناك إضافة لما حق اللفظ أن يضاف إليه وإضافة إلى ما ليس حق اللفظ أن يضاف إليه.

وهو في الحالتين يجحد ظاهرة تبادر المعنى الحقيقي للألفاظ عند سماعها مجردة من القرائن الصارفة عن المعنى ، ويظن أنه بهذا الزعم قد هرب من الإقرار بها.

والرد على ذلك:

١-إنكاره التجريد في الألفاظ يخالف نص القرآن الكريم:﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾ الآية ٣١ من سورة البقرة ويخالف ما قرره العلماء والباحثون في أصول اللغة قديما وحديثا من أسماء الذوات وهي الألفاظ الدالة على الأشياء مثل : سماء-أرض- بحر- فرس- إنسان...الخ هي بداية تعلم اللغة وحين نطق

---

(٢)المجاز ص ٧٤٢ – ٧٤٣.

الإنسان بهذه الأسماء فمن المؤكد أنه نطق بها مجردة قاصدا بها الدلالة على الصورة المتكاملة – سمعية بصرية حسية –كما هي مختزنة في خياله، ولم يكن في الوقت توصل إلى إطلاق الألفاظ الدالة على الأفعال ثم الحروف ثم الضمائر في فترات لاحقة كما أوضحه د.علي عبد الواحد وافي.

٢- مدلول كلامه أن اللفظ إذا ذكر بمفرده خال من أية قيود أو إضافات لا ينتج المعنى المقصود منه وبطلان هذا الرأي من البدهيات وها هي معاجم اللغة تذكر الألفاظ ومعناها مجردة من أي قيد أو إضافة.

٣-إذا قيل لماذا لا يحمل تعداد المعاني على أنه من المشترك اللفظي بدلا من القول بالمجاز؟ وهو أن اللفظ الواحد يستخدم للتعبير عن أكثر من معنى وعند إطلاقه بدون قرينة لا يتبادر إلى الذهن معنى واحد منهم بل الجميع على قدم المساواة مثاله: كلمة (قرء) مشتركة بين الطهر والحيض، قلنا:

أولا:المشترك خلاف الأصل، لأنه لو كان المشترك هو الأصل لكان اللفظ عند إطلاقه بدون القرينة مجملا لا يعلم المراد منه ولما لم يكن كذلك بل تبادر إلى الذهن أحد هذه المعاني بمفرده فهذا يدل على أن الانفراد هو الأصل.

وأيضا لو كان الاشتراك هو الأصل لما أمكن الاستدلال بالنصوص على حكم من الأحكام.

ثانيا: أن الاشتراك أقل من الإنفراد واستقراء اللغة يدل على ذلك ، والقلة دليل المرجوحية.

ثالثا: أن الوضع يتبع المصلحة والاشتراك فيه مفسدة بالنسبة للسامع والمتكلم. للسامع لصعوبة الفهم إلا بالقرائن وللمتكلم لصعوبة التعبير واحتياجه إلى إضافة ما يحدد مقصوده وهذه المفسدة وإن كانت لا تمنع وجود المشترك فلا أقل من أن تقتضي كونه مرجوحا.

رابعا: أن المجاز كثير جدا في اللغة وذلك ثابت بالاستقرار وعند تردد الأمر بين الاشتراك والمجاز فحمله على المجاز أولى من حمله على الحقيقة المؤدي إلى الاشتراك لأن المجاز أغلب من المشترك بالاستقراء والحمل على الأغلب أولى

خامساً: أن اللفظ يحمل على المعنى المجازي عند وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي وعند عدم هذه القرينة فحمله على المعنى الحقيقي المتبادر للفهم الموضوع له، بخلاف الاشتراك فإنه بدون القرينة يجب التوقف وإهمال اللفظ.

سادساً: في حمل اللفظ على المعنى المجازي إثبات للعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه اللفظ وذلك أقرب إلى مراعاة قصد المتكلم.

سابعاً: في المجاز صور بلاغية رائعة سيتم إهمالها حين الأخذ بالاشتراك.

٤- أن إثبات المجاز في اللغة لم يستند إلى التجرد المحض في الألفاظ يقول الدكتور المطعني: "... فمن قال بوقوع المجاز في اللغة لم يذهب إلى التجرد المحض في الألفاظ حتى يكون المقيد منها مجازا والمجرد حقيقة، وإنما أراد بالتجرد: التجرد من قيود خاصة إذا وجدت وجد المجاز و إذا خلا الكلام منها كان الكلام حقيقة" يشير العلامة بذلك إلى القرينة الدالة على المجاز وكذا العلاقة.

وهذه القرينة عند علماء البيان مانعة قطعا من إرادة المعنى الحقيقي، مثل

ومن عجب ان الصوارم والقنا
تحيض بأيدي القوم وهي ذكور

فإن (الحيض) لغة لم يستعمل إلا في الدم السائل من أرحام النساء، فهذا التعبير استعارة ومجاز والعلاقة إما اللون وإما مطلق السيلان.

وهذه القرائن منها لفظية لها صور في الكلام، ومنها حالية معنوية ليس لها صورة في الكلام بل تدرك من الأحوال التي عليها المتكلم.

الشبهة الرابعة لابن تيمية:

(زعمه بطلان أدلة جمهور الأمة على إثبات المجاز) وهي: الدليل الأول: قوله تعالى :﴿جداراً يريد أن ينقض ...﴾ الآية ٧٧ من سورة الكهف.

يقول ابن تيمية: " .... فكل لفظ موجود في كتاب الله وسنة رسوله فإنه مقيد بما يبين معناه. فليس في شيء من ذلك مجاز بل حقيقة. ولهذا لما ادعي كثير من المتأخرين أن في القرآن مجازا وذكروا ما يشهد لهم، رد عليهم المنازعون جميع ما ذكروه. فمن أشهر ما ذكروه قوله تعالى: ﴿جدارا يريد أن ينقض﴾ قالوا: والجدار ليس بحيوان، والإرادة إنما تكون للحيوان فاستعمالها في ميل الجدار مجاز.

فقيل لهم لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور وهو ميل الحي وفي الميل الذي لاشعور فيه وهو ميل الجماد . وهو من مشهور اللغة: (هذا السقف يريد أن يقع)، و(هذه الأرض تريد أن تحرث)، و(هذا الزرع يريد أن يسقى) ... "(١) أ.هـ

والرد على ذلك: نقول:

سبق إبطال كلامه في إنكار التجريد والإطلاق في الألفاظ.

قوله (لفظ الإرادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور وهو ميل الحي، وفي الميل الذي لا شعور فيه وهو ميل الجماد) وضربه أمثله لذلك، ليس فيه دليل تساوي استعمال اللفظ في الحالتين بل هو دليل على أن العرب قد نطقت بالحقائق وبالمجازات.

الدليل الثاني: قوله تعالى:﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾ الآية١١٢ من سورة النحل.

يقول ابن تيمية:"...فإن من الناس من يقول :الذوق حقيقة في الذوق بالفم واللباس بما يلبس في البدن وإنما استعير هذا وهذا وليس كذلك. بل قال الخليل : الذوق في لغة العرب هو وجود

---

(١)الإيمان ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

طعم الشيء والاستعمال يدل على ذلك "(١) أ.هـ

والرد على ذلك: نقول: وهل يوجد الطعم في غير الفم؟! يقول د. المطعني " فكلمة طعم هذه خاصة بما يؤكل أو يشرب والطعام هو المأكول والطعم أثره في اللسان من حلاوة ومرارة ومزازة ... فالخليل إذا لما قال: وجود طعم الشيء اكتفى بذكر (طعم) عن ذكر اللسان فأجمل إجمالا لا يخل بالفهم ...نقول: إن عبارة الخليل لا تفيد الإمام ابن تيمية فهي حجة عليه وليست له " (٢) أ.هـ

الدليل الثالث : ذكر الأصوليين وبعض اللغويين من أدلة المجاز: قوله: ﴿ومكروا مكرا ومكرنا مكرا﴾ الآية ٥٠ من سورة النمل قوله: ﴿ فيسخرون منهم، سخر الله منهم ﴾ الآية ١٨٠ من سورة التوبة.

يقول ابن تيمية: " وليس كذلك بل مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق كانت ظلماً، وأما إذا فعلت بمن فعلها بالمجني عليه عقوبة له بمثل فعله كانت عدلاً "(٣) أ.هـ

والرد على ذلك:

أن هذه الأمثلة كما يقول د. المطعني من باب المشاكلة وهي تسمية الشيء باسم غيره لوقوعه في صحبته لفظاً أو تقديرا ، ولا يتوقف تحقيقها على المجاز ، وإن وقع فيها مجاز فذلك ليس من شرطها.

وهنا نصوص أخرى من المشاكلة لا يستطيع نفي المجاز فيها، من هذه النصوص ما يتعلق بالله سبحانه مثل: " وقيل اليوم ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا " الآية ٣٤، من سورة الجاثية، ﴿فذوقوا بما نسيتم يومكم هذا إنا نسيناكم ﴾ الآية ١٤ من سورة السجدة ، ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾الآية ٦٧، من سورة التوبة

---

(١) الإيمان ص ١٠٤.

(٢)المجاز ص ٨٠٣ – ٨٠٤.

(٣)الإيمان ص ١٠٧

ونحن لا نناقش هل الكفار يستحقون ذلك أم لا، أو أن نسيان الله سبحانه وتعالى لهم عدل أم لا؟ لكننا نسأل هل يجوز إسناد النسيان إلى الله سبحانه وتعالى على وجه الحقيقة التي يعلمها الناطقون باللغة العربية وهي صفة نقص في المسندة إليه أم أن ذلك تعبير عن حرمانهم من فضله وإحسانه في ذلك اليوم فهو بذلك مجاز؟

الدليل الرابع:

وهو أشهر الأدلة التي يستدل بها جمهور الأمة وأعلامها يقول إمامنا الشافعي قدس الله روحه ورضي عنه في (الرسالة) تحت عنوان: (الصنف الذي يبين سياقه معناه): قال الله تبارك وتعالى ﴿واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعا ويوم لا يسبتون لا تأتيهم كذلك بلوناهم بما كانوا يفسقون¹﴾ (الآية ١٦٣ من سورة الأعراف) فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر فلما قال: ﴿إذ يعدون في السبت﴾ ...دل على أنه إنما أراد أهل القرية لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره ،وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون" ثم قال:

"وقال: ﴿وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا من بعدها قوما آخرين فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون﴾ (الآيتان ١١،١٢ من سورة الأنبياء) وهذه الآية مثل الآية قبلها فذكر قصم القرية فلما ذكر أنها ظالمة بان للسامع أن الظالم إنما هم أهلها دون منازلها التي لا تظلم. ولما ذكر القوم المنشئين بعدها وذكر إحساسهم البأس عند القصم أحاط العلم أنه إنما أحس البأس من يعرف البأس من الآدميين"(١)

---

(١)الرسالة٦٢-٦٣

يقول الدكتور المطعني: "وأكاد أجزم أنه أراد بالسياق ما فيه من قرينة دالة على التجوز وهي كما قال : إن القرية باعتبارها مكانا لا تكون فاسقة ولا عادية ولا تكون ظالمة ولا تحس ألم البأس وغير خاف أن الإمام الشافعي يحمل المطلق (القرية باعتبار المكان) على المقيد(القرية بمعنى من فيها من الأهل)وهذا غير ما ذهب إليه ابن تيمية من إبقاء القرية على ظاهرها.

هل كان ابن تيمية يعتقد صحة كلامه في بطلان المجاز؟

يلاحظ أن ابن تيمية مر بثلاث فترات كان له فيها موقف مختلف في موضوع المجاز.

الفترة الأولى: في نشأة حياته العلمية: وألف فيها (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) واستخدم المجاز في الدفاع عن أئمة المذاهب في موضعين أشار إليهما د. المطعني، ويبدو انه ألف فيها أيضا رسالة (الحقيقة والمجاز في صفات الله) ردا على سؤال لشيخ سماه (شمس الدين) وفيها يقر بالمجاز بدون تحفظ.

أورد الدكتور المطعني في كتابه تحت عنوان: (التأويل المجازي في أعمال ابن تيمية) حوالي سبعة عشر مثالا تغطي كل أنواع المجاز ومنها خمسة نماذج في صفات الله عز وجل منها تأويل (الرؤية والسمع)(١)

ثم ذكر ورود المجاز صريحا في أعمال ابن تيمية فأورد عشرة أمثلة ذكر فيها المجاز نصا واعترف به.

نموذج على خطورة إنكار المجاز:

لما نزلت الآية الكريمة ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط واليه ترجعون﴾ (الآية ٢٥٥ من سورة البقرة) ذهب سيدنا أبو بكر الى فنحاص وهو من كبار أحبار اليهود فدعاه للإيمان وقال " اتق الله وآمن وصدق وأقرض الله قرضا حسنا " فقال فنحاص " يا أبا بكر تزعم أن ربنا فقير يستقرضنا أموالنا وما يستقرض إلا الفقير من الغني إن كان ما تقول حقا فإن الله فقير " فأنزل الله تعالى " ﴿لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء، سنكتب ما قالوا ...﴾ " إلى أخر الآية ١٨١ من سورة آل عمران

---

(١)انظر المجاز ص ٨٣٤.

،روى ابن جرير الطبري هذا الخبر من عدة طرق عند تفسيره لهذه الآية، وكذا غيره فهو ثابت بمجموع طرقه.

فهذا اليهودي الذي ولد وعاش بين قبائل العرب لا يجهل أساليبهم في التعبير لكنه تمسك بظواهر النصوص مدعيا الجهل باللغة حتى يبيح لنفسه الخطأ في الذات الإلهية متهما القرآن وأهله بذلك.

تناقض ابن تيمية

أولا: كلام الشيخ في (المسودة في أصول الفقه)(١)

فصل(٢): إذا قام دليل على ان النهي ليس للفساد لم يكن مجازا ، لأنه لم ينتقل عن جميع موجبه وإنما انتقل عن بعضه ، فصار كالعموم الذي إذا خرج بعضه بقي حقيقة فيما بقي ، قاله ابن عقيل. قال : وكذا إذا قامت دلالة على نقله عن التحريم فانه يبقى نهيا حقيقة على التنزيه، كما إذا قامت دلالة الأمر على ان الأمر ليس للوجوب".

قلت (٣): الأول مبني على أن الفساد مدلول عليه بلفظ النهي ، وإلا فان كان ملزما بالعقل أو بالشرع . لم يكن انتقاؤه مجازا، ولا إخراج بعض مدلول اللفظ. وهكذا كل دلالة لزومية فإن تخلفها هل يجعل اللفظ مجازا أو يكون بمنزلة التخصيص؟

ثانيا: ذكر الدكتور عبد العظيم المطعني عددا من التأويلات نقلها الشيخ وارتضاها فقال:

نقل ابن تيمية عن السلف تأويلات كثيرة، صرف فيها اللفظ عن ظاهره ومن ذلك:

معية الله وقربه من خلقه:

حكى ابن تيمية في معية الله وقربه أربعة مذاهب، وارتضى منها مذهبا واحدا هو المذهب الرابع، ونسبه إلى سلف الأمة من أئمة الدين والعلم وشيوخ العلم والعباد كما يقول ابن تيمية نفسه: " إنهم آمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسنة من غير تحريف للكلم، وأثبتوا أن الله تعالى

---

(١) المسودة في أصول الفقه لابن تيمية حققه وضبط نصه وعلق عليه د/ أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي دار الفضيلة – دار ابن حزم ط الأولى ٢٠٠١م

(٢) هذا الفصل نقله ابن اللحام في قواعد الأصولية ص ١٩٣.

(٣)قال محقق الكتاب في تعليقه على النص: في "ض/ ب": " قال شيخنا أبو العباس ". وفي القواعد الأولية لابن اللحام ص١٩٣: " قال أبو البركات".

فوق سمواته، وأنه على عرشه بائن من خلقه، وهم بائنون منه، وهو أيضا مع العباد – عموما – بعلمه، ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية".(١)

وبعد أن أسند هذا التأويل إلى السلف – عموما – عاد فأسنده إلى الإمام أحمد شيخ المذهب، قال: إن حنبل بن اسحق سأل الإمام أبا عبد الله عن قوله تعالى (إلا هو معهم أينما كانوا ...) فقال: علمه: عالم الغيب والشهادة محيط بكل شيء"(٢).

إذن فلفظا المعية والقرب هنا مصروفان عن ظاهرهما، والسر في هذا الصرف هو نفي المماسة الحسية. وهذا ما يقوله مجوزوا المجاز في مثل هذه المواضع القرب والمعية – وهما عند المجازيين إن لم تسغ فيهما الكناية لجواز إرادة المعنى الظاهر فيها ساغ فيهما المجاز المرسل بكل يسر.

البقرة وآل عمران:–

ثم قال الإمام ابن تيمية أن النبي ﷺ قال:

"إقرأوا البقرة وآل عمران فإنهما يجيئان يوم القيامة يحاجان عن أصحابهما " وهذا الحديث في الصحيح ... فلما أمر بقراءتهما وذكر مجيئهما يحاجان عن القارئ علم أنه أراد بذلك .. عمله "(٣)

فهذا تأويل آخر، وهو عند علماء البيان مجاز مرسل علاقته السببية حيث ذكر فيه السبب وهو السورتان المقروءتان وأراد المسبب وهو الثواب.

ثالثا: ذكر الدكتور عبد العظيم المطعني عبارة أخرى لابن تيمية أقر فيها المجاز فقال:

"وقد ورد المجاز في حر كلام الإمام في نص ثان قال فيه بالحرف " ولم ينطق بهذا – يعني المجاز – أحد من السلف والأئمة، ولم يعرف لفظ المجاز في كلام أحد من الأئمة إلا في كلام الإمام أحمد – يعني – شيخ المذهب – فإنه قال في الرد على الزنادقة الجهمية هذا من مجاز اللغة. وأول

---

(١)مجموع الفتاوي: (٥/ ٢٣١).

(٢)المصدر السابق: (٥/ ٤٩٦).

(٣)المصدر نفسه: (٥/ ٤٩٩).

من قال ذلك مطلقا أبو عبيدة في كتابه الذي صنفه في مجاز القرآن. ثم إن هذا كان عند الأوليين مما يجوز في اللغة ويسوغ، فهو مشتق عندهم من الجواز كما يقول الفقهاء عقد لازم وجائز، وكثير من المتأخرين جعله من الجواز الذي هو العبور من معنى الحقيقة إلى معنى المجاز ثم إنه لا ريب أن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة"(١).

هذا النص يعتبر وصفا تاريخيا لنشأة المجاز وتطوره والنظر في عباراته يقفنا أمام رجل مقر بالمجاز، وبخاصة قوله رحمه الله:

"ثم إن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة" وهي عبارة صحيحة.

ومن المجاز المشتهر عند ابن تيمية نفسه تسمية الضيافة نزلا، ونعني بالضيافة ما يقدم للضيف مما يشرب أو يؤكل. وفيها يقول الإمام بالحرف:

" فإن النزل إنما يطلق على ما يؤكل . قال تعالى:﴿ فنزل من حميم ﴾ والضيافة سميت نزلا: لأن العادة أن الضيف يكون راكبا فينزل في مكان يؤتي إليه بضيافة فيه، فسميت الضيافة نزلا لأجل نزوله"(٢).

هذا المجاز المشتهر الذي صار حقيقة هو في الأصل مجاز مرسل عند علماء البيان.

إلى ان قال :

"نص سادس وفي نص آخر له يشنع رحمه الله على من يجهل الفروق بين دلالات اللغة، ويجهل دلالات الحقيقة والمجاز ، وورد هذا النص ردا على من يدعي ان استواء الله على العرش يتناول شيئا من صفات المخلوقين فقال بالحرف كذلك:

" فمن ظن أن الاستواء إذا كان حقيقة يتناول شيئا منه مع كون النص قد خصه بالله، كان

---

(١)دقائق التفسير: (٣/ ٣٠٨).

(٢)انظر القرآن كلام الله من مجموع الفتاوي.

جاهلا جدا بدلالات اللغات ومعرفة الحقيقة والمجاز"(١).

هذا كلام ابن تيمية ، وهو دليل قاطع على أخذه بالمجاز واعتماده.

هذا ما تيسر ذكره من أقوال ابن تيمية مما ورد ذكر المجاز صريحا فيها من حر كلامه ، ودلالتها على موقفه العام من المجاز وارتضائه إياه أمر لا يسوغ دفعه ، ولا التقليل من شأنه .

وهذا يعتبر رجوعا منه عما كتبه في الإيمان فقد أقر فيما نقلناه عنه آنفا بكل ما أنكره هناك . ومن يتمسك بعد ذلك بأن الإمام ابن تيمية لم يقر بالمجاز في حر كلامه فعليه أن يتصرف في هذه الأقوال القاطعة التي وردت عنه في مواضع متعددة من مؤلفاته، وفي حر كلامه عليه أن يتصرف فيها إما بإنكار ورودها عنه ، وليس إلى ذلك من سبيل ، أو بتجريدها مما تدل عليه، وليس إلى ذلك من سبيل كذلك.

رابعا :ذكر د. المطعني نصوصا أخري عن ابن القيم تلميذ ابن تيمية صريحة في المجاز فقال: ولدينا نص قاطع لكل شبهة تحوم حول إقرار ابن القيم بالمجاز ، آثرنا أن نذكره في نهاية هذه الجولة لقوته ووضوحه على إقراره بالمجاز والتأويل المؤدي إليه . وفيه يقول :" المجاز والتأويل لايدخلان في النصوص ،وإنما يدخل في الظاهر المحتمل له ،وهنا نكتة ينبغي التفطن لها ، وهي أن كون اللفظ نصا يعرف بشيئين:

أحدهما: عدم احتماله لغير معناه وضعا، كالعشرة .

والثاني: اطراد استعماله على طريقة واحدة في جميع موارده. فإنه نص في معناه لا يقبل تأويلا ولا مجازا ".(٢)

---

(١)اعتقاد السلف: (٥/ ٢٠٨).

٢)(بدائع الفوائد ١/ ١٥)

نترك هذا النص يتحدث عن نفسه ليقطع كل هاجسة ويزيل كل ريب حول إيمان ابن القيم بالمجاز وإقراره به في العديد من مؤلفاته غير" الصواعق"...كما أن لابن القيم نصا آخر مماثلا لهذا النص وضع فيه ضوابط للمجاز في الكلام متى يكون.

قال:" من ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه، لم يتم له ذلك إلا بعد أربعة مقامات:

أحدها: بيان امتناع إرادة الحقيقة.

الثاني:بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عينه-يعني المعنى المجازي- وإلا كان مفتريا على اللغة.

الثالث: بيان تعيين ذلك المجمل إن كان له عدة مجازات(١).

ولم نذكر المقام الرابع لأنه تكرار للأول مع اختلاف الألفاظ .وفيه يقول: الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة)

أنت ترى ابن القيم –هنا- يبين شروط تحقق المجاز، بل إنه في المقام الثالث يقر بأن اللفظ الواحد قد تكون له عدة مجازات ، ويوجب على من يصرف لفظ إلى واحد منها أن يقيم الدليل على أن المعنى المجازي الذي إليه صرف اللفظ أولى معاني اللفظ المجازية بالاعتبار فابن القيم- هنا- ليس مقرا بالمجاز فحسب، ولكنه ممن يخوضون في بحاره، ويحومون حول دقائقه وقوانينه، ويشرعون له.

ولا يقدح في هذه النتائج أنه يقول:" من ادعى صرف لفظ " فقد يفهم منه قصار النظر أنه يرى أن صرف اللفظ إلى مجازه ادعاء. فهو فيه منكر للمجاز ولإزالة هذه الشبه نقول:

إنه قال: من ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه..." ولم يقل من ادعى صرف اللفظ أو الألفاظ. لو كان قال هذا لكان الدعاء عاما في جميع الألفاظ ، ولصح أن هذا النص فيه إنكار للمجاز رأسا.

---

(١)(بدائع الفوائد١/ ٢٠٥)

أما قوله : من ادعى صرف لفظ فهذا يتناول فرعا خاصا يجاريه عليه كل مثبتي المجاز .فالأصل في الألفاظ أن تحمل على ظواهرها ومعانيها الوضعية ولا يجوز صرفها إلى المعاني المجازية إلا لمانع شرعي أو عقلي من إرادة المعنى اللغوي الوضعي.

وبعد أن ذكر نماذج من كلام ابن القيم قال:

وصفوة القول:- هذه الجولة التي قمنا بها في تراث ابن القيم تفيد أن له في المجاز مذهبين، أحدهما مشهور ، وهو إنكار المجاز استنادا إلى ما كتبه في "الصواعق المرسلة، على الجهمية والمعطلة".

والثاني غير مشهور، وهو إقراره بالمجاز عن رضا واقتناع.

والذي نرجحه أن مذهب الإقرار بالمجاز هو الأصل والمعتقد عند الإمام التلميذ كما كان هو الأصل والمعتقد عند الإمام الشيخ ابن تيمية.

ومستندنا في هذا الترجيح أربع أمور:

الأول:أنهما لم ينكرا المجاز في جميع مؤلفاتهما بل أنكره كل منهما مرة واحدة في مؤلف واحد:ابن تيمية في كتابه (الإيمان) وابن القيم في كتابه (الصواعق) وفيما عداهما لم يتعرضا لإنكاره حتى في المواضع التي ورد ذكره مرات .وزاد ابن تيمية حيث ردد في قسم أصول الفقه ما سبق ذكره في كتابه (الإيمان)

الثاني: أن كلا منهما أقر بالتأويل المجازي الواضح إما نقلا عن السلف وغيرهم، وإما في حر كلامهما.كما أقرا بالمجاز فيما حكياه عن غيرهما، وفي حر كلامهما وأعملاه حتى في النصوص القرآنية كما تقدم.

الثالث: أن أدلة الإنكار التي استندا إليها في مرحلة إنكارهما للمجاز مردود عليها كلها حتى الوجوه الخمسين التي ذكرها ابن القيم في كتاب (الصواعق) .

ويضاف إلى هذا أننا استخلصنا فيما تقدم أن الإمام ابن تيمية من خلال النصوص التي نقلناها قد رجع عن كل الدعائم التي استند إليها في إنكار المجاز في كتاب (الإيمان)إلا دعامة واحدة لم نعثر في كلامه على ما يفيد الرجوع عنها ، وهي: عدم ورود المجاز عن السلف في القرنين الأول والثاني الهجريين. وهذا متمسك خفيف الوزن، لأن المجاز مصطلح، والمصطلحات لا تواكب نشأة العلوم والفنون، وإنما تأتي متأخرة نتيجة لتطور البحث . فما أكثر المصطلحات التي استجدت بعد القرنين المشار إليهما في أ صول الفقه، وفي الفقه وفي علوم القرآن وعلوم اللغة والأدب والنقد والبيان ولم يقل أحد ببطلان تلك المصطلحات لعدم وجودها في القرنين الأولين.

الرابع: أن سوء التأويل لدى بعض الفرق...."إلى آخر ما ذكره (المجاز عندا بن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار)

وبهذا ينتهي المقصود من هذا البحث ويثبت أنه لا مجال لإنكار المجاز بأي حال.

خاتمة

بهذا يتضح أن كلا من ابن تيمية وابن القيم استعمل المجاز بالغم من إنكاره له في بعض كتبه ، وصرح باستعمال المجاز في مواضع أخرى.

وبعد إقرار كافة العلماء بالمجاز من لغويين وبلاغيين ومفسرين ومحدثين وفقهاء وعلماء العقيدة فلا أظن أن هنالك مستمسك لدى عاقل بإنكار المجاز ووقوعه في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بشروطه المضبوطة عند علماء اللغة.

ونحن بهذا لا نقر التفسير الباطني للفرق الباطنية القائم على أهوائهم مما لا تقبله القواعد اللغوية والبلاغية كما هو معلوم لدى أهل هذا العلم.